

صاحب الجلالة يوجه خطابا الى المشاركين في المناظرة الدولية حول «البيئة والتلوث والتنمية»

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، أقيمت بالرباط من 21 إلى 23 شوال 1410 * 17 ـ 19 ماي 1990 ـ مناظرة دولية حول «البيئة والتلوث والتنمية»، نظمتها لجنة التنسيق بين الجمعيات الجهوية بتعاون مع مديرية التعمير والهندسة المعمارية وإعداد التراب الوطني والمحافظة على البيئة.

وبهذه المناسبة وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني خطابا إلى المشاركين في أشغال هذه المناظرة تلاه الوزير الأول الدكتور عز الدين العراقي.

وفيما يلي النص الكامل للخطاب الملكي السامي:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

إن ابتهاجنا لكبير بهذه الندوة الدولية التي تعقدونها للبيئة والتلوث، وإن سعادتنا لغامرة إذ نوجه إليكم هذا الخطاب نشارككم به أعمال هذا الملتقى الحافل الذي نشكر لكم مساهمتكم فيه، راجين بتوفيق الله وسداده أن يحقق غايته والهدف منه.

حضرات السادة:

يقول سبحانه في محكم كتابه: «ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون». تنبهنا هذه الآية الكريمة إلى أن الفساد ــ هو المتمثل في الأضرار التي تحيق بالخيرات التي أنعم الله بها على الناس ـ يكون ناتجا عن سوء تصرفاتهم، وما هذه التصرفات إلا ما يدخلونه ويحدثونه من آفات تصيب الكون والحياة.

ذلكم أن الإنسان بعقله وعلمه وتجربته، يميل إلى الابتكار وتطوير الحياة وتحقيق التقدم والرقي ولكنه في نفس الوقت، نزاع إلى التدمير والإبادة والحروب وما يثيره من اعتداءات على غيره وحتى على نفسه ومحيطه الذي يمرح فيه، ومن أخطر هذه الإعتداءات وأبشعها تلويثه للبيئة التي يمرح فيها، وأن هذا التلويث ليعتبر أخطر اقتراف يشكل تهديد الحياة اليوم سواء في المجتمعات المصنعة أو النامية.

ومن ثم غدت المحافظة على البيئة قضية تحظى باهتمام متزايد في أوساط العلماء والساسة وأجهزة الإعلام وعلى صعيد المنظمات الإقليمية والدولية، وهو اهتمام متحفز تجاه الشعور بالأخطار التي تحدق بالكون والبشرية، وتدعو إلى التساؤل عن مستقبل الحياة على الكوكب الذي نعيش فيه، وقد يفضي هذا التساؤل عند البعض إلى الإنذار بفناء الإنسانية إذا ما انقرضت الثروات الطبيعية أو حاقت بدنيانا كارثة بيئية لا قدر الله.

أمام هذه النظرة التي قد تكون مغرقة في التشاؤم ظهر تفكير عام متجه الى ضرورة تكثيف الجهود لتلافي التلويث، ولمحاربة آثار التلوث، ووضع حد لمده الذي يأخذ بالأخضر واليابس.

وإن المغرب ليحتل مكانا طليعيا في هذا الميدان، فهو يسهم بفعالية في كل اللقاءات والتظاهرات الدولية التي تسعى للحفاظ على البيئة واضعة له أسسه ومنطلقاته بحزم وروية.

وقدأردنا تعزيزا لهذه الجهود، أن تتاح الفرصة لمزيد من التوعية بأخطار التلوث ولتعميق إدراك أهمية الإسهام في هذه الحملة الوقائية، وذلك على صعيد المغرب وعلى مستوى الجماعات والأفراد. وقد كلفنا الجمعيات الجهوية بطرح هذا الموضوع إيمانا منا بأن العمل الذي تقوم به الحكومة والسلطات



المحلية يجب أن يعـزز بعمل مواز ومنبثق عن هذه الجمعيـات التي أبانت عن فعاليتهـا وعن الثقة التي تحظى بها لدى المواطنين.

وهكذا أمـرنا بعقـد مناظرة دوليـة يشارك فيهـا أخصائيون مغـاربة وأجانـب، حتى يتسنى لنا أن نستفيـد من مختلف التجارب في مـواجهـة مشكلة التلـوث وأن نضع الخطـوط العريضـة لمحاور هـذه المواجهة، وحتى نتوصل إلى مقترحات عملية قابلة للتطبيق وتندرج داخل برنامج محكم عام.

وليس بخفي أن الموقع الجغرافي الذي يحتله المغرب يجعلـه من حين لآخر يتعرض لتحديات كبرى لا يلبث أن يتخطاها ويتجـاوز أضرارها. فلقد عانينا الجفـاف أربع سنين دأبا وإنها لتعد ولا شك من أشـد الفترات العجاف وأطـول المراحل التي سجلهـا تاريخ الطقس في بـلادنـا. إلا أننا تمكنـا بفضل السياسة التي نهجناها بإقامة السدود، أن نوفر الماء الذي تضاعف استهلاكه في ظرف هذا القرن مئات المرات مما يستـوجب البحث له عن مصادر جـديدة وتجديد وسائل تطهيره والتفكير في إحـداث قناتين تخصص إحداهما للماء الشروب والثانية للاستعمال العادي والخدمات.

وإننـا لندعـو العلماء والخبراء في هذا المجـال الحيوي، إلى النظر في إمكان إستغـلال ماء البحـر لبعض هذه الخدمات وكذا لأنماط معينة من الزراعة قـد تحتاج إلى نوع خاص من التربة وهو مطمح إذا ما تحقق فسيوفر لنا وللإنسانية الكثير مما نطمح إليه.

وفي نطاق مواجهة التحديات كذلك، وضعنـا حدا لآفة التصحر التي كانت تهدد بعض أقاليمنا الجنوبية. وفي هذا الصـدد أصدرنا أوامرنا بإنشاء معهـد للدراسات الخاصة بالمناطـق الصحراوية يعهد إليه بإنجاز الأبحاث والأعمال التي من شأنها إيقاف زحف الرمال، وسيكون مقره بإقليم الرشيدية بحول الله.

ثم إننا كافحنا بفعـالية غزو الجراد وتهديده لإنتاجنا الفلاحي، وتجنبنـا كذلك خطرا كاد أن يخرب جوانب هامة وحيوية من اقتصادنا البحري.

وإذا كنا بعون اللـه وتوفيقه وبلطفه ورعـايته قد تلافينـا هذه الكوارث، فإننا قـد استخلصنا منها درسا بـالغ الأهمية، وهـو أن من الواجب علينـا أن نظل حذرين على استعـداد دائم لردع التهـديدات المحدقة والمتوقعة في كل آن، ولن يتحقق ذلك إلا بالتخطيط لإنشاء البنيات والمؤسسات اللازمة لوقاية نـاجعة ومستمـرة، وكذا بتحـديد استراتيجيـة لمكافحـة التلـوث تتلاءم مع وسطنـا وما يتـوافر لنـا من إمكانيات.

ولعله يتعين هنا أن نلفت النظر الى ما تعرفه المدن من توسع يتم على حساب المناطق الخضراء وما تعانيه كذلك من الاكتظاظ الذي يخلق ضروبا من التلويث متعددة.

إلى جانب هذه التحـديات المحلية توجد أخطار عـامة تواجه البشرية جمعاء فـالأرض تجتاز حاليا فترة نمو هائل وسريع على النطاق الديمغرافي وكذا على المستـوى الإقتصادي والتكنولوجي مما تنتج عنه تحولات جذرية غير متوقعة منها ما غدا يمثل تهديدا حقيقيا وأثبتت الدراسات العلمية اقتراب حدوثه.

ولمواجهة هذه التهديدات صدرت عدة نداءات تطالب بالعمل في إطار من التعاون الدولي. وإن الأمم المتحدة لتبذل في هذا المضمار جهودا مكثفة محمودة، ونحن بدورنا نرى لزاما علينا أن نواجه تلكم التحديات بتعاون مع جيراننا، لأن ظواهر التلوث لا تعرف الحدود ولا تعترف بها.

والمغرب بحكم موقعه الجغرافي والجيوسياسي مـدعو لهذا التعاون وساع إليه، فهو يطل على البحر الابيض المتوسط الذي غـدا بحيرة كبرى مهددة بألوان من التلوث ومعظم مصادرهـا من الدول المصنعة التي عليها أن تضع حدا لما تلقي به من تلك النفايات التي تتعذر عليها معالجتها لما تكلفه من نفقات وذلك بسبب ارتفاع المعدل السنوي لهذه النفايات، سواء مـا كان منها صناعيا أو منزليا. ثم إن المغرب يشارف مضيق جبل طارق الذي تجتازه أساطيل من السفن المحملة بالمواد الخطيرة.



كل هـذا يحتم علينا أن نتعـاون مع جيراننا الإسبـان ، وبهذه المعية مع المجمـوعة الأوربيـة ولاسيا ونحن مقدمون على إنجاز مشروع الربط القار.

كما أننـا بعـد التـوقيع على اتفـاقيـة اتحاد المغـرب العـربي ، أصبحنـا ملـزمين بـالتفكير في مجال واسع ، وذلكم بسبب وحدة المعطيـات البيئية وتشابه المشاكل المطـروحة مما يفرض التعـاون للوصول إلى حلول مشتركة .

وإذا كانت الطاقة في طليعة عوامل التلوث فإننا نرى في مجال التعاون ضرورة تنسيق الجهود الرامية على الصعيد الدولي إلى البحث عن مصادر لها تكون أقل تلويثا للبيئة .

وإن المغرب من أجل ذلك ليتبنى فكرة إقامة ندوة دولية .

هذا وإننا في إطار العمل من أجل البيئـة لا ينبغي أن نغفل العنصر البشري باعتباره محورا أساسيا في هذه الحمايـة ؛ وصحيح أن الإنسان حاليـا ربما عد أداة لإنتهاك حـرمة البيئة وخـرق قوانينها وتبـديد ثرواتها بفعل تصرفـات غير متزنة تصـدر عنه ، إلا أنه بحكم إرادته في الإصـلاح والتنمية ، ونظرا لـوعيه بحقيقة المشكل صار مالكا لمفاتيح النجاة ، ومن ثم فإنه بدافع سلوك خاضع لنواميس أساسية ، سوف يتحرك ليس بأنانيتـه ولا للمصلحة الآنية فقط ، ولكنه سيسعى للبقـاء والإستمرار وسيعمل بذلك على تأمين الثروات للأجيال القادمة .

وإن لدينـا في تراثنا نحن المغـاربة ما يحفـزنا إلى استلهـام العبر من الجهود التي بذلها أجـدادنا في سبيل صيانة بيئة متـزنة والمحافظة على ما تمدنا به من خيرات . فالتقنيـات الأصيلة المتقنة على الرغم من بساطتها الآلية تنم عن مـدى الحس الحضاري الذي أدركه سكان البوادي خاصـة الجبلية وكذا سكان المدن العتيقة المنظمة تنظيما محكما يثير الإعجاب .

وما أحـوجنا في هـذا السياق المقتبس من الأصـالة الحق إلى أن نستحضر مـا في فكرنـا الإسلامي ومصدره القـرآني من دلالات تحث على التصرف السليم والسلوك المتـوازن ، وعلى عدم إهدار الطـاقات وتبديد الخيرات التي أوجدها الباري عز وجل بضبط وتقدير حتى تكون ميسرة لمعيشة الإنسان وغيره من المخلوقات . يقول سبحانه وتعالى في كتابه الحكيم : «والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين وإن من شيء إلا عنـدنـا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم» . ويقول عز وجل في نهي صريح ومباشر عن الإفساد : «كلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين » . ويقول كذلك «ولاتفسدوا في الأرض بعد إصلاحها» .

وهذه آيات وردت في القـرآن الكريم حول ما سخـر الله للإنسان للانتفـاع والاستمتاع تدل على شموليـة التشريع الذي لم يشرع للفرد دون الأسرة ولا للأسرة دون المجتمع ، بل شرع حتى لمهـاد الإنسان الذي أودعـه الله فيـه وأودع فيه النعم والخيرات ، وأن على المسلـم الإلتزام بـالصلاح والإصـلاح لمهاده التزامه لباقي التشريعات الحلال والحرام في الدين .

ذلكم هو صوت الحق ، وإننا لعلى يقين من أن البشريـة قادرة على تلافي الأخطار التي تهددها إن هي أصغت إليه ، إلا أن ذلك لن يتم بإيقاف مسلسل التنمية الإقتصادية والإجتماعية كما يظن البعض ، ولكن بـرفد هـذه التنمية وإغنـائها وتـوسيع مجالاتها المختلفـة ، لأن حماية البيئـة تستحيل في غيبة نمـو اقتصادي يضمن إمكانيات تمويل الحملات والمشروعات الـوقائية وهذه لن تتحقق دون تطور اجتماعي يتسنى به الوعي الصحيح والسلوك القويم ، سواء على مستوى الفرد أو الجماعة .

وفي إطار العـلاقة الحميمـة بين حماية البيئة والتنميـة الاقتصادية والاجتماعيـة ، فلا يخفى مـا قد تتيحـه معـالجة التلـوث من رواج اقتصـادي وفرص للتشغيـل . . وإننا لنهيـب بالمجموعـات الماليـة والصنـاعية الكبرى أن تهتم بهذا النمط الجديـد من الاقتصاد الخاص بـالبيئة كما نحث الـدول على أن ترصد للعمل البيئي واحدا في المائة من مجمل ناتجها الداخلي .



إن علينا أن نكون متفائلين ونحن نترقب ما ستبديه المراحل القادمة من تفاعلات إيجابية بين تنمية اقتصادية واجتماعية تضمن الكرامة والعيش الرغيد وبين استراتيجية بيئية تتوخى الوقاية من التدهور وعلاج المشاكل المطروحة وتسعى في نفس الوقت إلى تنمية الثروات قصد ضمان مستقبل للجميع آمن ومطمئن.

إن سعة موضوع البيئة والتلوث وأهميته تستدعيان ولا شك متابعة أعمال هذه الندوة والتطلع إلى ما ستنتهي إليه وبلورته في ميدان التطبيق بما يتلاءم ومقتضيات مختلف الجهات والأقاليم وتلكم مسؤولية على كل جمعية أن تنهض بها في عملية التنسيق مع مثيلاتها وفي تعاون مع الأجهزة المركزية والسلطات المحلية والهيئات المنتخبة.

ومهما تكن الحلول التقنية والإطارات القانونية التي ستتوصلون إليها، فإنها لن تكتمل بدون غيرة وطنية وشعور انتمائي عميق، مما يتطلب العناية بالتوعية والتربية داخل الأسر وعلى صعيد المؤسسات التعليمية وعن طريق أجهزة الإعلام حتى تنشأ الأجيال على سلوك مشبع بحب الطبيعة والعمل على إنقاذها من كل المبيدات والملوثات.

إننا لا نقبل أن تكون هذه المناظرة شهابا اصطناعيا ينطفىء بمجرد اشتعاله، ولكننا نريدها فرصة لتحديد منظور وطني متكامل تبرز من خلاله خطة أساسية للعمل المستمر الدائم.

وإذا كان المغرب قد بلور ما كنا أسميناه منذ سنتين «القوة الخضراء» لمكافحة الجراد فما أجدره اليوم أن ينادي بهذه القوة لمحاربة التلوث وما أحقه بعد هذا أن يعلن ميثاقا خاصا بالبيئة ينبثق عن ندوتكم التي نرجو لها كامل التوفيق.

والله تعالى يعينكم على ما فيه الخير للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله.

شوال 1410 ـ ماي 1990